للمار على ذي الحليفة ان يوخر احرامه الى الجحفة لا يقال اذا استويا في القرب اليه فكما يباح له ان يقول انما ميقاته الابعد وفائدته فيها الوجوب هنا ويرد للمذكور ولم يعرف موضع الحاذاة ثم رجع الى الابعد او مثل مسافته سقط الدم لان رجوعه الى الاقرب وقوله كنتيجة الاسلام واذ حاذى الاقرب اليها ولا قائل بالفصل ابن قاسم كلام لم ادر له وجها اذ كيف يحاذي ميقاتا اولا يتسع له تركه للاحرام من محاذاته حتى يصل الى ميقاته آخر اهل بعد من مكة هذا شيء لم يسمع بعاصر من الاصحاب فيما اظن انتهى او استويا قربا اليه ايضا بان استوت مسافتهما في القرب الى مكة وابو طريفة من محاذاته لم يجز لاستوائهما اليه بل يحرم وجوبا احدهما قبل اي قبل الاخر وينبغي حذف لفظ احدهما اذ امر عليه مبلغان والا حراما مر عليه مبلغ فهذا هو ميقاته وان كان اقرب الى مكة هما اذا لم تستو مسافتهما اليه بان كان بينه وبين احدهما اذا مر عليه مبلغان والا حراما مر عليه مبلغ فهذا هو ميقاته وان كان اقرب الى مكة هما ذكره المصنف في هذه الاقسام هو المعتمد الذي يفيده كلام الشيخين والمجموع وصرح به في التحمة ومشى عليه الاذرعي وابو زرعة وغيرهما من خلافه وقيل هما والمراد بالمحاذاة هو مراد من عبر بالمحاذاة ومن لم قال الزركشي كلام الرافعي يقتضي التصوير بما اذا علمها والماوردي وغيره صوروه في حالة التردد والاجتهاد والحكم لا يختلف اذ الغلبة على ظنه فان لم يحاذ ميقاتا من المواقيت فيحتمل وهو نفس الامر لان المواقيت مستغرقة لجهات مكة فلا بد ان يحاذي احدها اما له ابن يونس كما لو جهل مناخ من هذا تنبيه حسن كان يحتاج في نفوس عامة طويلة واجيب بانه يتصور بالجاي في البحر من غير وجه كان خرج من سواكن الى جدة من غير ان يعرف كانه لا يدري شيئا من المواقيت لان الجحفة وبلملم حينئذ امامه فيصل وجده قبل محاذاتهما فمن مرحلتين من مكة بحرم لانه لا شيء من المواقيت اقرب مسافة من مرحلتين لا يقال اعتبار المرحلتين من مكة مفرع على الضعيف في حاضري المسجد الحرام لانا نقول ممنوع بل هو مفرع على الصحيح فيه كما مر فيجيء متاخرين وان اطال الموافيه والفرق ان الملحظ مختلف وهو هنا ان الاحرام من المرحلتين بدل عن اقرب ميقات الى مكة واقرب ميقات اليها على مرحلتين منها لا من الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك واما ثم فللنص كما يأتي قيل وينبغي ان محل احرامه من المرحلتين ما اذا لم يعلم شيئا اصلا اما اذا علم ان على يمينه او يساره ميقاتا فيجب ان يجتهد في محاذاته ان امكن محاذاة اقرب المواقيت اليه لجواز ان يظهر بالاجتهاد محاذاته لميقات بين يديه على مرحلتين ورد بانه ان اراد انه يكلف المحاذاة تحقيقا بالتعريج اليها فلا وجه له ولا قايل به فيما نعلم او انه يجتهد في محل المحاذاة فقد سبق انه ان جادت طريقه بميقات اعتبره والا احرم من مرحلتين ولا يكلف المحاذاة لما فيها من المشقة والاولى ان يحمل كقول المتولي يتقدم الى حيث يعلم انه قبل اقرب المواقيت بغينا وقول ابن الصباغ يجاذي الاخير به اليه اجتهادا كالقبلة على ما اذا علم ان طريقه يحاذي ميقاتا كما في قوله ومتى اشكل عليه شيء من المواقيت او موضع محاذاته ولم يجد خبرا عن علم ولو عدل رواية

تحرير

تحرير وجوبا كما في المجموع نقلا عن الاصحاب وقول القاضي ابو الطيب يجوز في ضعيف استظهار حتى يتيقن انه قد حاذي الميقات او قوله ومحل الندب ما لم يخف في اجتهاده فوت الحج بان لم يدركه الوقوف لو لم يحرم به الآن وقد عزم عليه في هذه السنة ولم يخف الفوات لكن كان قد تضيق عليه الحج في تلك السنة كان خشي مرضا ولم يعد خبرا عن علم كقوله رأيت الجهم الغفيري تصرمون من هنا والا لزمه اتباعه ولمن على محترم معه وفوت رفقة تجب الاستظهار وقوله او تضيق كذا جعله الاذرعي ونقله غيره بعده عنده قال في الحاشية وهو مشكل ولعل صوابه بالواو لان الفرض انه الان لم يحرم فلا يلزمه الاستظهار الان خاف الفوات وكان قد تضيق عليه الحج في هذه السنة لانه لا يمكنه تحصيل الواجب الذي تحوطت بادائه فورا الا بالاستظهار وما لا يتم الواجب المطلق الا به واجب فخلاف ما اذا لم يتضيق عليه فانه سبيل من ان يحرم او يترك فلم يلزمه الاستظهار لاجل شيء لم يلزمه ثم رأيت عبارة قوت الاذرعي قرأته ذكر صورة خوف الفوات فقط وفيها الاشكال المذكور ثم عبارة نوسطه وهي ان خاف الفوات اذا صمم على الاحرام اذ كان قد تضيق عليه وهي ظاهرة مزيلة للاشكال السابق على عبارة القوت وعلما قبلها فالوجوب في الاولى انما جاء من عزمه على الاحرام في هذه السنة ولا يمكن الاتيان به الا من الميقات فعند تخيره فيه يلزمه اما الترك او الاستظهار فان قلت تضييق عبارة المتوسط انه يلزمه الاستظهار عند التضييق وان لم يخف الفوات وفيه نظر فان قلت النظر واضح فلعل الوقوف قبل بحيث لو لزمه شيء يلزمه الاستظهار اذا تقرر ذلك فصور العبارة يتعين الاستظهار اذا خشي الفوت وفرع على الاحرام في هذه السنة وكان قد تضيق عليه ولعل هذا هو مراد الاذرعي والقصر عن عبارته بل اوهم خلافه كما تقرر ولم تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدي الى تفويته فالظاهر انه كذلك يكون عذرا له في عدم وجوب الاستظهار حينئذ مع ان الاصل براءة الذمة من الدم وعدم العصيان لعدم تحقق المجاوزة وهذا هو السبب كما هو ظاهر في الطارئ ثم رأيت الاسنوي صرح بما قلناه بوجوبه فحمله كما هو ظاهر اذا خشي فوت رفقته وامن على المحترم معه ولم يجد عارفا يبعثه انتهى بقيه قوله ويخاف فوت الحج حاليته كما مر لكن فعلها مضارع مشبب مجرد من قد وعوض عن الموانع التي منع منها الواو كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر الان يعد بجعل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع بالماضي والتعبير وخاف فوت الحج فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يعرض له ذلك في الزمان الماضي وافقا في هذا الزمان يعبر عنه بلفظ المضارع ويجعل الواو واو الحال والمضارع خبر مبتدا محذوف وجوبا اي وهو يخاف فوت الحج والجملة من المبتدا والخبر هي الحال على حد قوله تعالى وجاءوا ابا هم عشاء يبكون اي باكين وظهر اخذا مما ذكرته في الاجتهاد في القبلة ان قول غيره لكونه عاريا بادلة المحاذاة لا يعرفها تقليدا ولا يجوز له تقليد من يخبره الا ان يقدر على التحري كما مر ويعسره لزمه التقليد فان اختلفوا عليه اتباعا ان بانه بعيد ويجوز

بلغ